

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Shorouq
DATE:	12-January-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	280,000
TITLE:	KSA pledges to provide Egypt with oil shipments for 3 months
PAGE:	Front Page
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Ahmed Ismail

السعودية تتعهد بتوفير شحنات بتروولية لمصر لمدة ٣ أشهر

كتب - أحمد إسماعيل،

قال مصدر مسئول بالهيئة العامة للبترول، إن المملكة العربية السعودية تعهدت بتوفير شحنات من المواد البترولية لمصر لمدة ٣ أشهر بدءاً من فبراير القادم.

وبحسب المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه، فإن الهيئة تعد حالياً قائمة باحتياجات مصر من المواد البترولية «لنرسلها إلى المملكة لإمداد مصر بالشحنات»، وفقاً للمصدر، مشيراً إلى أن الهيئة ستحصل على الشحنات بنظام التسهيلات «بفائدة تصل إلى نحو ١٪».

وبحسب المصدر، فإنه من المتوقع عقد اجتماع مرتقب بين مصر والمملكة للاتفاق على تفاصيل تنفيذ التعهدات بإمداد مصر بشحنات بترولية لمدة خمس سنوات.

وكان الملك سلمان بن عبدالعزيز، قد أصدر توجيهات بتوفير احتياجات مصر من المواد البترولية لمدة خمس سنوات، ودعم حركة النقل في قناة السويس من قبل السفن السعودية. وتقدر الاحتياجات الشهرية للسوق المحلي من الدولار بـ ٥٠٠ ألف طن، والبوتاجاز ٣٠٠ ألف طن.

والبنزين ١٥٠ ألف طن، بخلاف ٥٠٠ ألف طن مازوت، وفقاً لبيانات هيئة البترول.

ووقعت هيئة البترول اتفاقاً مع شركة أرامكو السعودية، لتزويد مصر باحتياجاتها من المواد البترولية لمدة ثلاثة أشهر بدأت في سبتمبر وانتهت في نوفمبر الماضيين، وشمل الاتفاق تسهيلات في السداد على ٣ سنوات وفائدة ٢٪ فقط. وبلغت قيمة التعاقد مع «أرامكو» إلى ١,٤ مليار دولار، إلا أنه مع انخفاض أسعار البترول العالمية، تراجعت قيمة التعاقد السعودي لتصل إلى ١,١ مليار دولار، ويشمل توريد ٥٠٠ ألف طن سولار، و ٢٢٠ ألف طن مازوت، و ١٥٠ ألف طن بنزين شهرياً.

وكانت مصر تستورد منتجات بترولية من الخارج بقيمة ١,٣ مليار دولار شهرياً، قبل بدء هبوط سعر برنت بالأسواق العالمية. ويبلغ الاستهلاك المحلي من البنزين ٦,١ مليون طن سنوياً، ويستحوذ بنزين ٨٠ على ما يقرب من نصفه بإجمالي ٢,٧ مليون طن، يليه بنزين ٩٢ بنحو ٢,٥ مليون طن، وبنزين ٩٥ بنحو ٤٠٠ ألف طن، وفقاً لتقديرات موازنة العام المالي الماضي.



الملك سلمان

PRESS CLIPPING SHEET

ننشر خطة الحكومة لتطوير قطاع البترول

تعديل بنود تسعير الغاز مع الشريك الأجنبي.. ومتابعة قضايا التحكيم الدولي للتوصل إلى حلول «التخطيط»: تقادم معامل التكرير وتأخر سداد الحكومة مسحوباتها من الوقود أبرز المشكلات.. ونطالب بإعادة النظر في التسهيلات الائتمانية

الشركات البترولية تعمل على أسس اقتصادية مع اتخاذ التدابير اللازمة لخفض التكلفة، وتطوير قطاع الثروة المعدنية من خلال زيادة عمليات التصنيع وتعظيم القيمة المضافة للمجموعات الصناعية المتكاملة، وطرح مزايدات جديدة للمعادن النفيسة بالتوافق مع قانون الثروة المعدنية الجديدة، بالإضافة إلى العمل على تنمية منطقة المثلث الذهبي بصعيد مصر بهدف إنشاء منطقة اقتصادية ذات مواصفات عالمية تشمل عمليات استخراج المعادن، بالإضافة إلى منشآت صناعية ومراكز تجارية وسياحية.

كما تشتمل خطة تطوير القطاع العمل على إنشاء جهاز تنظيمي للبترول أسوة بما تم في الغاز الطبيعي يعمل بصفة أساسية على مراقبة تنفيذ التشريعات والقوانين المنظمة للأسواق بما يضمن تشجيع القطاع الخاص وإيجاد مناخ جاذب للاستثمار مع تنظيم شبكات النقل والتوزيع وإتاحة استخدامها للمستثمرين مقابل تعريفة عادلة للنقل والتوزيع.

وعلى صعيد الأهداف والإجراءات العاجلة على المدى القصير، فإنه من المستهدف الحفاظ على مستوى الاحتياطي المؤكد من الزيت الخام والغاز الطبيعي وتكوين احتياطي استراتيجي لتغطية احتياجات التنمية وسرعة الاستفادة من الحقوق والايثار المكتشفة لتحقيق زيادة ملموسة في إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعي وتنفيذ خطة قومية لترشيد الاستهلاك المحلي بالتنسيق بين الجهات المعنية، تشمل حملات إعلامية وتوعوية وموسعة. وكذلك الانتظام في سداد مستحقات الشركاء الأجانب الأمانة المتراكمة لحثهم على عمليات البحث والاستكشاف والتنمية، وطرح مزايدات جديدة للبحث والاستكشاف مع إيجاد آلية لتطوير الاتفاقيات البترولية بما يسمح بتعديل سعر شراء الغاز الطبيعي من الشركاء الأجانب على النحو الذي يتناسب مع تكاليف الإنتاج من الحقوق العميقة.

ونوهت الوزارة إلى ضرورة تطوير التشريعات والنظم المالية وبنود تسعير الغاز المشتري من الشركاء الأجانب وفقاً للاتفاقيات البترولية لجذب المزيد من الاستثمارات لزيادة الاحتياطيات البترولية والأرصاد، ومتابعة قضايا التحكيم والعمل على التوصل إلى حلول توافقية كلما أمكن.



حيث تبلغ أطوال الخطوط الرئيسية لنقل الخام من المنتجات البترولية حوالي ٥٧٠٠ كم، وقد تم إنشاء معظم خطوط الأنابيب في التسعينيات من القرن الماضي بمعدل استهلاك حوالي ٢٦,٦ مليون طن في العام، مقارنة بحوالي ٧٣,١ مليون طن عام ٢٠١٣-٢٠١٤، موضحة أنه خلال تلك الفترة لم يتم تنفيذ أي مشروعات استثمارية إلا بنسبة محدودة بإجمالي ١٧٧ كم وهو ما لا يتفق مع الزيادة الكبيرة في معدلات الاستهلاك، مما سبق يتضح الحاجة إلى تطوير وتوسعة شبكات النقل لإزالة الاختناقات ومواكبة نمو الطلب خاصة في محافظات الوجه القبلي.

وتطرق التقرير إلى تأخر بعض الجهات الحكومية في سداد قيمة مسحوباتها من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، علاوة على ضرورة حصول الهيئة على ضمانات وزارة المالية وتعد من البنك المركزي للحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة سواء من البنوك المحلية أو من مؤسسات التمويل الدولية، وانخفاض مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من الإمكانات الكبيرة.

وأوضحت الوزارة أن خطة إعادة هيكلة قطاع البترول والثروة المعدنية تهدف إلى تطوير إدارة

وشددت الوزارة على ضرورة التوجه نحو استخدام الطاقة النووية والفحم ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المتاحة في مصر «طاقة شمسية، وطاقة رياح، وطاقة الكتلة الحيوية، للوفاء باحتياجات التنمية وإيجاد مزيج متنوع لمصادر إنتاج الطاقة لمعالجة الانخفاض الطبيعي في المصادر غير المتجددة، مشيراً إلى أن الحكومة قد اتخذت بعض التدابير التي من شأنها السماح لمصانع الأسمنت كثيفة استخدام الطاقة باستخدام الفحم كبديل للغاز الطبيعي أو المازوت.

وأشارت الوزارة إلى أن تقادم معامل التكرير أحد تلك التحديات، حيث تبلغ الطاقة التصميمية لمعامل التكرير المصرية ٣٨ مليون طن، بينما الطاقة التشغيلية الفعلية ٢٦,٥ مليون طن حيث يوجد ٦,٧ مليون طن طاقة فائضة متاحة ٤,٨ مليون طن طاقة غير متاحة نتيجة تقادم معامل التكرير.

إضافة إلى الحاجة إلى تطوير البنية الأساسية للنقل والتوزيع،

كتبت - أميرة ممدوح؛
قدرت وزارة التخطيط والمتابعة إجمالى استثمارات قطاع البترول المحلية والأجنبية بخطة العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ بحوالى ٤٨,٦ مليار جنيه، منها ٤٣,٣ مليار جنيه تمثل استثمارات الشركات الأجنبية والمشاركة العاملة في مجال البحث والإنتاج، و٢,٢ مليار جنيه تمثل استثمارات البترول وشركات القطاع العام، و٣ مليارات أخرى تمثل استثمارات الشركة القابضة للغاز والبتروكيماويات، و٦٠ مليون جنيه تمثل استثمارات المشروعات الاستراتيجية التابعة لوزارة البترول، و٣٩ مليون جنيه تمثل استثمارات حكومية بقطاع الثروة المعدنية.

وحدد تقرير صادر عن الوزارة أهم المشكلات التنموية والتحديات الراهنة التي تواجه القطاع، منها ارتفاع الطلب على المنتجات البترولية نتيجة التزايد المستمر في كل من الاستهلاك الوسيط والنهائي بسبب التوسع في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وكذلك الزيادة السكانية التي تمثل تحدياً كبيراً لتقديره على تأمين احتياجات السوق دون حدوث اختناقات متكررة في أسواق المنتجات البترولية ومنع انتشار السوق الموازية في عمليات التوزيع، حيث بلغ حجم الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية نحو ٧٣,١ مليون طن خلال عام ٢٠١٣-٢٠١٤ مقارنة بما يقرب من ٤٦,١ مليون طن عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ليرتفع بذلك الاستهلاك المحلي خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة ١٥٩% وهو معدل كبير للغاية. وأضاف التقرير أن اختلال مزيج الطاقة ومصادر توليد الكهرباء من أهم التحديات الراهنة لقطاع البترول، حيث تعتمد مصر على البترول والغاز الطبيعي كمصدر للطاقة بنسبة ٩٦% مقابل ٢% على مستوى العالم بينما تتوفر مصادر الطاقة عالمياً، فيستخدم الفحم بنسبة ٢٠% والطاقة النووية بنسبة ١٠% في حين أن الفحم لا يستخدم في مصر إلا بنسبة ١%، ويمثل الاعتماد شبه التام على المنتجات البترولية ضغطاً كبيراً على القطاع البترولي.

